



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# المعارضة السياسية: "ما ينبغي أن يكون"

د. عدنان صبيح ثامر



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## المعارضة السياسية: "ما ينبغي أن يكون"

د. عدنان صبيح ثامر \*

برز الحديث عن المعارضة السياسية منذ الدورة البرلمانية الماضية (2018)، وأعلن فيها تيار الحكمة الوطني بزعامة السيد عمار الحكيم بوصفه أول القوى التي أشارت صراحةً بأنها ستختار المعارضة السياسية داخل البرلمان، وروجت لبرنامج تعتقد بأنه مغاير لبرنامج الحكومة، إلا أن ذلك لم يكن واضحاً، ويمكن الإيمان به من قبل جميع الأطراف؛ لأسباب عديدة أهمها، هو جدية الطرف المعارض في اختيار جهة المعارضة؛ خصوصاً وأن خيار المعارضة جاء بعد تشكيل الحكومة، ولم يأت قبلها، فضلاً عن عدم وجود آليات منسجمة مع المعارضة السياسية في النظام الديمقراطي مثلاً شبه المنهج بين الكتل الحاكمة والطرف المعارض من ناحية الانسجام مع نظرية التوافق بل والدخول في مباحثات تشكيل الحكومة مع الكتل التي شكلتها، وما الخلاف إلا على تفاصيل معينة منها شخصية رئيس الحكومة كما بيّنوا أكثر من مرة.

برز في هذه الدورة الانتخابية (انتخابات 2021) عددٌ من النواب المستقلين والكتل الذين أعلنوا صراحةً بأنهم سوف يتجهون إلى المعارضة، وكان ذلك الإعلان قبل الدخول فعلياً في حوارات تشكيل الحكومة، وتلكبادرة منسجمة مع التكيف الديمقراطي المؤمّن بأن هنالك منهجاً لإدارة الدولة يقابله منهج معارض، إذ يسعى المنهج المعارض إلى إيجاد ثغرات في السلطة يقوم عن طريقها توجيه النقد لها، محاولاً إثبات بأن منهجه هو الطريق الأنسب لإدارة الحكم.

وهنا لا بدّ من الوقوف على عددٍ من النقط الأساس التي يتطلّب وجودها لتكون المعارضة قادرة على العمل، وأن استمرارها السياسي مقرون بالقدرة على العمل وامتلاك المعلومة.

وبذلك يمكن إيجاز عددٍ من النقط؛ لتكون منهاجاً للمعارضين أهمها:

1- العمل على إعادة تصدير ثقافة سياسية للجمهور تتقبّل أسلوب المعارضة ومنهجها، ويتحمّل عدم وجودهم بالسلطة ومراعياً عدم قدرتهم على الإيفاء بمتطلبات الجمهور من ناحية الخدمات والتعيينات.

2- ضبط أعضاء المعارضة بمنهج واحد؛ لكي لا يكون أسلوب المعارضة متقطعاً، في حين يذهب

أحدهم مدح الحكومة.

3- مراجعة الآليات الديمقراطية، وخصوصاً ما يتعلّق بالحريات، وحق الحصول على المعلومة التي كفلها الدستور، حتى لا يكون انعدامها مقدّمةً لفشل أو مصادرة حق المعارضة.

### المعارضة السياسية

وهي الكتلة أو الأفراد الذين يملكون منهجاً معارضاً لمنهج الحكومة، ومن ثمّ يملكون الوجهة المقابلة لوجهة الكتل المشكّلة للحكومة.

إلا أنّ التعريف قد يعطي معنًى يسيراً لمفهوم المعارضة السياسية؛ لأنّ الواقع وخصوصاً إذا ما فكرنا بتطبيقه في العراق فهو طريقه لم يكن سالكاً للتطبيق، بل إنّ الطريق إلى الحكم أسهل من الطريق إلى المعارضة.

فالمجتمعات التي لا تملك رصيداً تاريخياً للديمقراطية مثل المجتمعات العربية، لا يميز الجمهور كثيراً بين التنافس على أساس المنهج والرؤى السياسية وبين التنافس على أساس المصالح وتقسيم الثروات والمناصب، بل لا يشارك الجمهور عادة في اختلاف المنهج في إدارة الدولة، ولا يغدّي ذلك الاختلاف ولا يتخاطب به.

يتعامل الجمهور في مجتمعاتنا مع السلطة مثل علاقة التاجر بزبائنه، علاقة قائمة على المصلحة، فكيفما تقدّم له السلطة بالمقابل يكافئها بإعادة انتخابها مرة ثانية، أو يدعم قراراتها على المستوى الشعبي، ومن جانب آخر هو لا يربط السلطة بالحكومة، إذ بالنسبة له أنّ الأحزاب سلطة، وإن لم تشارك في الحكومة، والنواب سلطة والمستشارين وأعضاء مجالس المحافظات كذلك، وإنّ المعيار هو مدى القدرة على توفير احتياجاتهم من خدمات بلدية خاصة بالمحلة، أو حاجات خاصة بالإطار العائلي كالتعيينات مثلاً، فكلّ تلك الوظائف تتطلب نفوذاً حكومياً تستطيع عن طريقه أن تحرك الآليات الحكومية للحصول على خدمات ووظائف، ومن هنا فإنّ العلاقة قائمة على (ماذا يمكن أن تُقدّم للجمهور)، فلمازق الذي تتعرّض له الجهة أو الحزب التي تريد ممارسة دور المعارضة هو أنّها ستكون بعيدة عن السلطة، ولا تملك النفوذ فيها، وبمن ثمّ تنقطع العلاقة المصلحية مع الجمهور بهذا الإطار.

## الحزب المعارض

أمّا ما يتعلّق بالحزب أو الجهة التي تريد أن تكون طرفاً معارضاً للحكومة داخل البرلمان وهذا التخصيص هو للتمييز بين الأطراف المعارضة المسلحة أو المعارضة خارج البرلمان، فإنّ المعارضة السياسية داخل البرلمان بعد التحدّي الذي عرضناه في العلاقة مع الجمهور، فإنّه يتطلّب أن يرسم لنفسه إطاراً نظرياً معمّقاً يحمل في طيّاته طريقة متكاملة لإدارة الدولة، وبما أنّ التجربة حديثة فإنّ الأحزاب والتشكيلات التي تريد أن تشكّل معارضة سياسية داخل البرلمان يتطلب منها عدداً من الإجراءات على المستويين التنظيمي والخطابي، مع يقينه فعلياً بأنّه حزب انتخابي، وما معارضته للحكومة إلاّ اختلاف منهجي في إدارة الدولة، ويكون ذلك التعارض بوابةً لصنع أصوات مستقبلية للوجود في السلطة، ولا يمكن القول بأنّه حزب غير انتخابي؛ لأنّ ذلك الكلام يغيّر من مهامه ويدخله في خانة التأويلات التي تكون أكثرها تفلؤلاً تعديها جهة لتوزيع المساعدات، في حين أنّ المتشائمين يعدّونها جهةً تريد الوصول للسلطة عبر بوابات أخرى غير الانتخابات، فالأحزاب داخل النظام الديمقراطي تنشأ للتنافس من أجل الوصول للسلطة عبر آلية واحدة وهي الانتخابات.

ولذلك فإنّ مشكلة عدم استطاعة حزب معين مجارة الثقافة السياسية السائدة القائمة على العلاقة المصلحية مع الجمهور، يتطلب عدداً من الطرائق للتواصل مع الجمهور أهمها:

1- الارتباط بالقواعد الشعبية عن طريق الانسجام الخطابي، حتى يتمكن المعارضون من إبدال المصلحة الجماهيرية (الرضا الجماهيري)، الذي يتطلّب التحدّث بحديث الجمهور، وجعلهم مشاركين أساسيين في خطاب الحزب المعارض، وتحتاج تلك الفكرة إلى تغذية الجمهور بمفاهيم معينة يقوم الجمهور باستعمالها قبل عرضها سياسياً، ثم تُطرح بعد ذلك على المستويين السياسي والبرلماني، نتيجتها أنّ الجمهور يشعر بأنّ خطابه ملئٌ، وهنالك من ينادي بطلباته، وهو من صنع الخطاب، فقد يتحدّث الجمهور بقوانين وقواعد سياسية لا يفقه فيها، إلاّ أنّه يشعر بالرضا عند متابعتها بأنّها تُطرح من الجهة السياسية، وبذلك فهو يستبدل المصلحة بالرضا ويكون ممثله هو من يطرح خطابه في الأروقة السياسية.

2- ألاّ يبقى خطاب الحزب المعارض عبارة عن استجابات لمقتضيات الضغوط الاجتماعية والسياسية، وإنما يصنع لنفسه مدوّنة «أيديولوجية» تتميز بثبات خطوطها العامة، وتساعد على التواصل مع الجمهور، وتضبط أفراد الحزب من التغريد خارج سرب خطاب الجماعة

الموحد، فضلاً عن منعها من الدخول في تناقضات المواقف، موصلة رسالة للجمهور بأنها تسيّر على خطى مبدئية ثابتة مما يزيد الثقة بها، تميّز تلك المدوّنة الحزب عن الأحزاب الأخرى، وتمنع جمهوره من وهم التأويل، بل وترسم معهم مسلمات خطابية.

### المدوّنة «الأيدولوجية»

تتكوّن المدوّنة من مجموعة من العلامات، تتسم بالثبات المبدئي مع وجود التنوعات المختلفة، إلاّ أنّها تتعامل مع تلك التنوعات الضاغطة وفق الزمان والمواقف وفق نوع المدوّنة، فإنّ المدوّنة «الأيدولوجية» تقوم على ثنائيات مبدئية (الخير، والشر)، (أوافق، ولا أوافق) إلاّ أنّها تختلف في التطبيق إلى ثلاثة أنواع من المدوّنات:

الأوّل: تكمن في وضوحها في معرفة الخير والشر ووضع حدود لكلٍ منهما.

الثاني: هو أنّه يفترض حدّين متناقضين من الخير والشر من دون أن يشير إليهما، وتسمّى بالمدوّنة النسبية.

الثالث: هي التوليفة التي يفترض الشيء ونقيضه في الخطاب نفسه، وتلك من أكثر المدوّنات تضليلاً؛ لأنّها تتلاعب بأفكار الجمهور، وبالنتيجة تصنع نوعاً من عدم الثقة مع الجمهور.

فالمدوّنة الأولى والثانية هما الأكثر قبولاً عند الجمهور، وتحققان المصادقية معه، لكن الأهم هو أنّ المدوّنة لا تقتصر على الشأن السياسي فالجمهور يتطلّع إلى حزبٍ عنده رؤية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتنموية، وقادر على إدارة الدولة بتلك الرؤى.

### مواجهة ثقافة الخيارات المحدودة

في الديمقراطيات الفتية هنالك فهم يعرقل وجود المعارضة السياسية بوصفه أحد الآليات الديمقراطية، وذلك الفهم قائم على تحديد الخيارات لا توسعها، ولذلك يفهم عادة بأنّ الحزب الذي لم يكن في السلطة هو ضدها ومن كان ضدها فهو ضد الدولة، (وفي العادة الأحزاب التي تكون في الحكومة هي من تعزّز ذلك الفهم عند الجمهور؛ لتبثيرة أي أعمال إقصاء أو تنكيل للمعارضين)، والواقع أنّ من شارك في الانتخابات، ورفض بعد ذلك أن يكون في الحكومة، لم يكن ضد الدولة وإلاّ ما معنى مشاركته في الانتخابات، وإلّا هو ضد منهج الحكومة في إدارة الدولة، وعمله هو تعرية

الحكومة وبيان أخطائها أمام الجمهور.

وبذلك قد يقع سوء الفهم الثاني، وهو متعلق بالأصوات التي تطالب بمعارضة تقويمية متخذين خياراً محدوداً يقابل التقويمية هو التهديم، بل إنَّ القول عن معارضة تقويمية فيه كثير من الخطأ، ويفقد المعارضة دورها، فإن كانت تقويمية، فكأنَّما هي تعمل عند الحكومة وتعطيها نصائح؛ وبذلك هي تقوِّم منهجاً تعتقد بأنَّه خاطئ، والأصح هو العمل على بيان أخطاء الحكومة وتعريتها أمام الجمهور وُقِّق آليات يكفلها القانون والدستور، وبدلاً من أن تكون تقويمية ستكون موضوعية، إذ تقتضي مراقبة الحريات العامة ودرجة تطبيقها من قبل الحكومة، فضلاً عن وجود عنصر الشفافية، فإنَّ عدم وجودهما (الحريات، والشفافية) يصبح الحزب المعارض هو المتضرر الأول منها.

وفي ختام هذه الورقة فإنَّ الاعتقاد بتقديم المعارضة نصائح تصحيحية للحكومة فإنَّه مخالف لمنهج المعارضة السياسية الذي يفترض بأنَّ هنالك منهجين (أحدهما ماسك للسلطة، وآخر معارض لها)، ولا يمكن للمنهج المعارض أن يقدِّم النصائح؛ لأنَّ الحكومة تسير في منهج ورؤى مختلفة عن رؤى المعارضة، ومن ثمَّ فإنَّ الأخير يكشف الجمهور بدلاً من أن يكون ناصحاً حكومياً.